لاحول الاقل في الاكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكفي فيه الاكثر ويجعل اصل المسئلة كأنه كان ثلاثة مع ستة
او تسعة او خمسة عشر فان الستة تفني باسقاط الثلاثة من مرتبتين والتسعة الاثنين مرتين والخمسة عشر خمس مرات
وان اختلفوا ولم يفنهما الا عدد ثالث فتوافقان بجزء كاربعة وستة بالنصف لان الاربعة لا تفني
الستة بل يبقى بينهما اثنان يفنيان كليهما وهما عدد ثالث فتكفي التوافق بجزئه وهو النصف لان العشرة بنسبة
الواحد لما وقع بها الاثنان وبنسبته للاثنين الى النصف والثلاثة كنسبته والثنين عشر اذ لا يفنيهما الا الثلاثة
الثلث وفي الاربعة كنسبته والاربعين مع اثنين وخمسين اذ لا يفنيهما الا الاربعة الربع ولم نعتبر اضافة الاثنين
لانه سيتم مثال التوافق بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المفني اكثر من عشرة فالتوافق بالاخر آخر جزء
من احد عشر ومتى تعدد المفني فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من تلك المتعددة كاثني عشر
مع ثمانية عشر يفنيهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد الاولى تلك والثانية سدس والثالثة نصف
فتوافقهما بالاثلاث والاسداس وسرحكمها الذي نصرب وفق احد العددين في الاكثر لكن العبرة بالوفق الاخر
كالسدس هنا وان اختلفوا ولم يعنهما الا اثنان احدهما لا يفني عدد واحدة لانه ليس وحده عدد الكم الحساب
ثمانية لان مفنيهما وهو الواحد من غير جنسهما وهو العدد وكانه اشار الى هذا الفرق بتغيير الحرف
الموجب للسؤال عن كيفية ثلاثة واربعة نضرب احدهما في الاخر ويجعل الحاصل اصل المسئلة كأمر
والمتداخلان متوافقان اي كأمرنا داخلين متوافقان ولا عبرة بالمعنى اللغوي اي لسر كل متوافقين
متداخلين لوجود التوافق ولا تداخل كستة مع ثمانية لان شرط التداخل ان لا يزيد الاقل على نصف
الاكثر والمراد بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير المتباينين لا التوافق السابق لانه قسيم التداخل
كما عرفت من خدر بما السابقين فكيف يصح قوله الآتي ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطه
ان لا يفنيهما الا الثالث والثلاثة تفني الستة فرع في تصحيح المسائل واتوقفه على معرفة
تلك الاحوال الاربعة وتوطئة لبيانها اجعل الغرع ترجمة لكونه المندرج تحت اصل كلي سابق
فالترجمة هنا اظهر منها فيما بعد ولكونه المقصود بسلامة الحاصل لكل من الكسر المنتسب اليه اذا
عرفت اصلها اي المسئلة وانقسامها على سهامه اي الورثة بلا كسر فذاك ظاهر لا يحتاج الى ضرب
كزوج وثلاثة بنين هي مرتبعة كل منهم واحد وكزوجة وثلاثة بنين وبنت هي من ثمانية للزوجة واحد
والبقية واحد ولكل ابن اثنان وان انكسرت السهام على صنف منهم فولدت سهامه المنكسرة بعدده
فان تباينا اي السهام والورثة ضرب عدده في المسئلة بعولها ان عالت فما اجتمع صحت منه كزوجة
واخوين لها ثلاثة صنكسرة على اثنين عددهما في اربعة اصل المسئلة تبلغ ثمانية وصحت منه كزوج
وخمس اخوات لها اربعة لا تصح صحت عدده هي في سبعة وسهامها تصح وان توافقا ضرب وفق عدده
اي الصنف فيها بعولها ان كان فما بلغ صحت منه كام واربعة اعمام لهم سهمان موافقان عددهم بالنصف
فتضرب اثنان في ثلاثة ومنها تصح كزوج وابوين وست بنات اعوال الخمسة عشر للبنات ثمانية
توافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة واربعين ومنها تصح وان
انكسر على صنفين فولدت سهام كل صنف منهما بعدده فان توافقا اي سهام كل منهما وعدده
ويحتمل عود الضمير على مطلق السهام والعدد ليشمل توافق واحد فقط رد الصنف الموافق اي عدد رؤ

الجزء

الى جزء وفقه والا بان تباينا اي السهام والعدد في الصنفين فاحدهما ترك الصنف المباين بحاله ثم جد ذلك
ان تماثل عدد الرؤس في تلك الاحوال ضرب احدهما في اصل المسئلة بعولها ان كان وان تداخلا
ضرب الكثرهما في ذلك وان توافقا ضرب وفق احدهما في الاكثر الحاصل في اصل المسئلة بعولها
ان كان وان تباينا ضرب احدهما في الاكثر ضرب الحاصل وهو جزء السهم في اصل المسئلة بعولها ان كان
فما بلغ الفرق في نوع مما ذكر صحت المسئلة منه وسمي المضروب في المسئلة من المثل او الاكثر او الوفق او الكل
او حاصل كل جزء السهم وامثلة ذلك الاحوال الاثنى عشر واضحة منها للتوافق مع الثماني سهام وزوجة
ام وثنتا عشرة اختا لغير ام للاخوة سهمان من سبعة بوافقان عددهم بالنصف فترجع لثلاثة وللاخوات
اربعة توافق عددهن بالربع فترجع لثلاثة فتضرب ثلاثة في صبغة ومنها تصح ومنها للمباين
ثلاث بنات واخوان لغير ام تصح من ثمانية عشر ومنها للتوافق في احدهما مع التداخل اربع بنات
واربعة اخوة لغير ام يرجع عددهن لاثنين فتداخلان فتضرب اربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح
ويقاس على هذا الذكور الا نكسار على ثلاثة اصناف كجدتين وثلاثة اخوة لام وعمين واربعة
كزوجين واربع جدات وثلاثة اخوة لام وعمين فنظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم تجد وجدنا
الموافقة رد هنا الرؤس الى جزء الوفق والا بقينا هما بحالهما في عدد الاصناف فثلاثة وتوافقا
وقسمهما فالاولى من ستة وتصح من ستة وثلاثين والثانية من اثنى عشر وتصح من اثنين وسبعين
ولا يزيد الكسر على ذلك فيما لو لا باستقرا ان الورثة في الفريضة الواحدة عند اجتماع
كل الاصناف لا يمكن زيادتهم على خمسة كما علم مما مر او لها الاب وسهمه الاب والام والزوج ولا تعدد فيهم
فاذا اردت بعد فراغك من تصحيح المسئلة معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب
نصيبه من اصل المسئلة بعولها ان كان فيما ضربته فيما فما بلغ فهو نصيبه ثم اقسمه على عدد
الصنف هنا له بلا عول جدتان وثلاث اخوان لام وعم من ستة وتصح من ستة وثلاثين جزء سهمها ستة
للجدتين واحد فيها ستة ولاخوات اربعة فيها باربعة وعشرين والباقي للعم وبعول زوجتان
واربع جدات وست شقيقات من اثنى عشر جزء سهمها ستة فتصح من ثمانية وسبعين فمن له شيء منها
ياخذه مضروبا في ستة فرع في المناسخات وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا احسنت ترجمتها
بفرع كالذي قبلها وهو لغة مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والنقل وشرعا هنا ان يموت احد الورثة
قبل القسمة والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وايضا
فالمال قد نسخته الايدي وهي من تعريض علم الفرائض ما مات عن ورثته فما مات احدهم قبل
القسمة للتركة فان لم يرث الثاني غير الباقين وكان ارثهم اي الباقين منه اي الثاني كارثهم
من الاول جعل الحال بالنظر الى الحساب كان الثاني من ورثته الاول فلم يكن وقسم المال بين
الباقين كاخوة واخوات لغير ام او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقين وقدم الاخوة لاتحاد
الارث هم والاول والثاني اذ هو اما لاخوة بنوة لان السببين فانهم ان لاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة
وما اشعر به كلامه وشمله من اشتراط كون جميع الباقين وارثين وكونه عصبة ليس بشرط
لانه ترى انها لو ماتت عن زوج وابنين من غيره ثم مات احد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني

وتعول لثلاثة عشر مع

مات بعضهم عن الباقين

والانصاف مع

كزوج وثلاثة بنين مع

لكل مع